

العدالة والمواطنة اللغويتين في الجزائر: من التشريع إلى التطبيق
Language Justice and Citizenship in Algeria: From Legislation to Application

حفيظة مخنفر^{1*}، مريم معبود²

¹المعهد الوطني للبحث في التربية، الجزائر

²جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2026/05/24 ؛ تاريخ القبول: 2026/06/08 ؛ تاريخ النشر: 2026/07/15

المخلص

سَعِينَا فِي هَذِهِ الْوَرَقَةِ الْبَحْثِيَّةِ؛ إِلَى تَقْدِيمِ دِرَاسَةٍ نَظَرِيَّةٍ هَدَفَهَا تَبْيَانُ كَيْفِ اسْتَطَاعَتِ الدَّوْلَةُ الْجَزَائِرِيَّةُ تَدْبِيرَ أَمْرَةِ الْهَوِيَّةِ الثَّقَافِيَّةِ بَدَايَةً مِنْ مَرَحَلَةٍ مَا بَعْدَ الْاِسْتِقْلَالِ إِلَى يَوْمِنَا هَذَا، وَإِسْتِجْلَاءِ السِّيَاسَةِ اللُّغَوِيَّةِ الَّتِي أَنْتَهَجَتْهَا لِنْتَوَافُقَ مَعَ مُقَوِّمَاتِ الدَّوْلَةِ الدِّيْمُقْرَاطِيَّةِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي تَسْعَى إِلَى تَحْقِيقِ قِيَمِ الْمُوَاطَنَةِ. وَقَدْ تَنَاوَلْنَا فِي هَذَا السِّيَاقِ مَفْهُومَ الْعَدَالَةِ وَالْمُوَاطَنَةِ اللُّغَوِيَّتَيْنِ وَنَشَأَتَهُمَا؛ لِتَبْيَانِ مَدَى نَجَاحِ سِيَاسَةِ الدَّوْلَةِ الْجَزَائِرِيَّةِ فِي تَكْرِيسِ مَبْدَأِ الْعَدَالَةِ اللُّغَوِيَّةِ وَالْاِنْتِقَالِ مِنْهَا إِلَى الْمُوَاطَنَةِ اللُّغَوِيَّةِ، مَعَ تَسْلِيْطِ الضُّوْءِ عَلَى أُبْرَزِ صَعُوبَاتِ وَانْعِكَاسَاتِ تَطْبِيقِ الْعَدَالَةِ وَالْمُوَاطَنَةِ اللُّغَوِيَّتَيْنِ فِي الْوَاقِعِ الْعَمَلِيِّ، وَلِتَحْقِيقِ هَذِهِ الْأَهْدَافِ تَمَّتِ الْاِسْتِعَانَةُ فِي بَحْثِنَا بِالْمَنْهَجِ الْاِسْتِقْرَائِيِّ. **الكلمات المفتاحية:** المواطنة اللغوية، العدالة اللغوية، السياسة اللغوية، التعدد الثقافي، الهوية الثقافية.

Abstract:

This research paper is a theoretical study that demonstrates how the Algerian state has managed the cultural identity crisis from the post-independence era to the present day. It also aims to elucidate the state's linguistic policy, aligned with the foundations of a modern democratic state that strives to realize the values of citizenship. Within this context, we addressed the concepts of linguistic justice and linguistic citizenship, as well as their origins. We then demonstrated the extent to which the Algerian state's policy has succeeded in establishing the principle of linguistic justice and in transitioning toward linguistic citizenship, while highlighting the most prominent difficulties and implications of implementing both in practice. To achieve these objectives, we employed the inductive approach.

Keywords: Cultural identity, linguistic citizenship, linguistic justice, linguistic policy, Multiculturalism

الاستشهاد بالمقال

حفيظة مخنفر و مريم معبود (2026). العدالة والمواطنة اللغويتين في الجزائر: من التشريع إلى التطبيق. مجلة أطراس، 7(2)، 458-468.

<https://doi.org/10.70091/Atras/vol07no02.35>

* Emails: hafidha_19@hotmail.fr, meryem.kharfallah@gmail.com

مقدمة

إن العولمة بطبيعتها كثافة طاغية اكتسحت أغلب ثقافات العالم، وشكلت خطراً مهدد لوجود الثقافات الفرعية أو الأقليات؛ خاصة في بعدها اللغوي باعتبار اللغة سمة أساسية فارقة في أي ثقافة ووعاء ناقل للثقافة من جيل إلى جيل؛ بها تحافظ المجتمعات على بقائها واستمرارها. خطر العولمة والخوف من الزوال؛ الذي واجهته الجماعات الفرعية أو الأقليات دفع بها للمطالبة بحقوقها اللغوية والثقافية بقوة وإصرار شديدين؛ وغالبا ما ينحول ذلك النضال الحقوقي إلى أزمات داخل الدولة الواحدة، ويكون الاعتراف بالتنوع الثقافي والتعدد اللغوي؛ هو المخرج الوحيد أمام خطر الانقسام .

وفي الآونة الأخيرة، ازداد النقاش الفكري في شأن بناء الدولة-الأمة، وكيفية التعامل مع التعدد بأنواعه الثقافي واللغوي والإثني؛ من منطلق أن المساواة والحرية على المستوى الفردي لم تعودا كافيتين لإرضاء مطالب الأقليات والاعتراف بها، إذ أصبح الوعي بالاختلاف الثقافي قوة لا يمكن إنكارها؛ بسبب السياسات المنتهجة في عملية بناء مشروع الدولة-الأمة؛ فلقد بدأت تختفي النماذج التقليدية للدولة ذات النسيج المتماثل، وراحت تحل محلها نماذج من التعددية الثقافية للدولة والمواطنة، ومن ثمة تم الانتقال من نموذج الدولة الإثنية إلى الدولة المدنية؛ أي الانتقال إلى وضعية المواطنة المتعددة اللغات والثقافات؛ المواطنة التي أسست فيها العدالة على دعامتين: الحرية والمساواة في الحقوق اللغوية الثقافية الفردية منها والجماعية لجميع مواطني الدولة. (عزوز وخاين، 2014، ص16 - ص21)

الاعتراف بالتنوع هو في جوهره إقرار بالحقوق التي نصت عليها قوانين حقوق الإنسان، ومرتبطة بمفهوم الأنظمة السياسية الدستورية، والدولة الحديثة، الدولة الديمقراطية، دولة المواطنة التي تحتكم إلى القوانين والدساتير العصرية، والتي تركز الحرية والمساواة والحقوق والواجبات بغض النظر عن المكون الثقافي، ويشكل الاعتراف بالحقوق اللغوية ح واحد من الحقوق التي نصت عليها قوانين حقوق الإنسان، وجوهر العدالة والمواطنة اللغويتين كموضوعين حديثا الاشتغال لدى الباحثين في السياسات اللغوية.

اذ تُعد الجزائر واحدة من الدول المتنوعة والمتعددة ثقافيا؛ لها تجربة سابقة في التعامل مع الأزمة الثقافية الهوياتية؛ ولألمست في ساستها العامة وسياستها اللغوية، صعوبة التوفيق بين مبادئ الدولة التي تنهض على مفهوم المواطنة والديمقراطية والحرية والمساواة؛ وفي ذات الوقت المحافظة على الخصوصية الثقافية وما تتطلبه من توازنات، وتهيئة للذهنيات السائدة في المجتمع الجزائري كمجتمع عربي مسلم؛ للانتقال لدولة المواطنة القائمة على مفهوم الحقوق .

بناءً على تلك الرؤية للأمور؛ تهدف الورقة البحثية إلى البحث في كيفية تعاطي السياسة اللغوية الجزائرية مع أزمة الهوية الثقافية؛ التي كانت اللغة محورا لها كدولة ديمقراطية حديثة؛ وتجربة الجزائر في تطبيق مبدأ العدالة اللغوية، وصولا إلى فكرة المواطنة اللغوية؛ وذلك من خلال الأسئلة الفرعية التالية التي شكلت الناظم الإشكالي للمقترح البحثي .

- ما مفهوم العدالة اللغوية والمواطنة اللغويتين، وما حدود التشابه والتداخل بينهما؟

- إلى أي مدى استطاعت الجزائر تكريس مبدأ العدالة اللغوية؟

- إلى أي مدى يمكن القول بانتقال الجزائر إلى تكريس مبدأ العدالة اللغوية ثم الانتقال إلى دولة المواطنة والمواطنة

اللغوية؟

أولاً: مدخل مفاهيمي للعدالة والمواطنة اللغويتين:

مفهومَي العدالة والمواطنة اللغويتين؛ يعتبران من بين المفاهيم الحديثة التداول في مجال الأبحاث العلمية التي أنجزت في موضوع التدبير السياسي للتعدد اللغوي، والأزمات الناتجة عن الصراع السياسي الهوياتي أو الثقافي.

1- العدالة اللغوية:

من أوائل من تطرق لموضوع العدالة اللغوية في العالم العربي اللساني (عبد القادر الفاسي الفهري) الذي عرّف: "العدالة اللغوية بأنها هي التي تُناقض في مفهومها الضيم اللغوي، والتي لا تتحقق إلا أثناء نفس أساطير تقوق لغات على أخرى، وإقرار مبدأ المساواة، واعتماد معيار "الترابية اللغوية الذي يتيح الأولوية للغات الوطنية المرتبطة بالأرض". (شريف وعامر، 2021) القراءة الأولية للتعريف تحيل إلى أن العدالة اللغوية تنهض على ثلاث متغيرات أساسية؛ أولها: "نسف خرافة تقوق لغة على أخرى" أي النظر إلى جميع اللغات بنفس المكيال، وهي مسألة مرتبطة بمدى عقلانية أي سياسة لغوية، ثانيها: المساواة بين اللغات من حيث الحقوق اللغوية، وأخيراً معيار "الترابية" أي اللغات المحلية النشأة والتطور، اللغات التي تمتلك معها المجتمعات تاريخ طويل وغالبا ما تكون مرتبطة بنشأة تلك المجتمعات وأصلها أو تكون هي اللغات الوطنية والرسمية بالمفهوم السياسي.

أما (أحمد عزوز، ومحمد خاين فيعرفان العدالة اللغوية من حيث "هي أدوات إشاعة العدل بين الأفراد، وهي الآلية التي يتحقق بها العدل بين اللغات التي تؤسس المشهد العام لدولة ما؛ من خلال وضع سياسة لغوية لاستعمال لغتها؛ إن في الحيز الجغرافي الذي تشغله داخل الدولة الأمة المعاصرة، أو على امتداد وجود الناطقين بها على أساس من المواطنة اللغوية التي تعني "التوزيع الثقافي واللغوي لأفراد المجتمع على قاعدة الاعتراف بالمساواة في الحقوق والواجبات، وعلى أساس تعاقد ثقافي لغوي بين الدولة والمواطن". (عزوز وخاين، 2014، ص15) أي إشاعة العدل بتقرير الحقوق نفسها للغات المتعايشة داخل الدولة الواحدة، كحق التعليم باللغة الأم أو اللغة الوطنية، وإقامة مؤسسات تسهر على تطوير تلك اللغات المتعايشة بالتساوي على أساس المواطنة؛ أي موازنة بين الحقوق والواجبات، وإن كان ذلك صعب التحقيق للنفقات الطبيعية الحاصل في تطور اللغات ومدى قدرتها على أن تكون لغة علم وتكنولوجيا وحضارة بشكل عام.

من أوائل من تعرض لمصطلح العدالة اللغوية، وأشاعه في حقل الدراسات الفلسفية السياسية هو "فليب فان باريس" (P. van Parijs) ليتسع -بعد ذلك- استعماله إلى قطاعات معرفية مجاورة، و يرى أن العدالة اللغوية تقو على دعامة الاعتراف بالتنوع اللغوي داخل حدود الدولة والتأكيد الرمزي للمساواة بين اللغات، وتبني لغة مشتركة تحقق التواصل بين جميع مواطني الدولة، أطلق عليها "باريس" "اللغة الوسيطة" (Lingua franca)، وتبني مبدأ الهوية اللسانية *principe de la territorialité linguistique* الذي يقوم أساساً على الاعتراف بحق كل جماعة لغوية في استخدام لسانها داخل حدود إقليمها. (عزوز وخاين، 2014، ص16 - ص17)

كما حاول (فان باريس) في مؤلفه *linguistic justice for europe and for the world*؛ تبين صور انعدام العدالة ذات الصلة بالتنوع اللغوي، ومن أهمها هيمنة اللغة الإنجليزية في أوروبا وفي العالم، كما ناقش المسألة من منطلق أن العدالة اللغوية المقصودة هي عدالة تشاركية، وتوزيعية، يراد بها حفظ الكرامة بالمساواة بين اللغات وهو ما يؤدي إلى: إدارة الشأن اللغوي المتنوع في المجتمع بسلاسة وانسيابية وحكمة وموضوعية حتى لا تثار حساسية بين المركز والهامش، والاعتراف بالآخر بما يمثله من مغايرة واختلاف، من أجل اجتثاث بؤر التوتر من جذورها. (عزوز وخاين، 2014، ص18 - ص19)

ومن مرجعيات الدول في هذا الموضوع الإعلان العالمي لحقوق اللغوية الذي تم تبنيه خلال الندوة الدولية حول الحقوق الثقافية المنعقد في برشلونة من 6 إلى 8 جويلية 1996 والمتضمن لأزيد من خمسين مادة؛ بالرغم من كونه لا يملك أية صفة إلزامية وينطلق هذا الإعلان من المبدأ القائل بأن الحقوق اللغوية في نفس الوقت تعتبر فردية وجماعية وحقوق شخصية غير قابلة للتنازل عنها وتمارس في كل وقت وهذه الحقوق هي:

- الحق في الاعتراف بالانتماء إلى مجموعة لغوية.
- الحق في استعمال اللغة في الفضاء العمومي والخاص.
- الحق في استخدام الأسماء الخاصة.
- الحق في تكوين علاقات مشتركة مع الأفراد الآخرين من نفس المجموعة اللغوية.
- الحق في المحافظة على الثقافة الخاصة وتطويرها.
- الحق في التعليم باللغة الأم.
- الحق في الحصول على الخدمات العامة للدولة الاجتماعية والثقافة باللغة الأم.
- الحق في ولوج اللغات المتعددة لوسائل الإعلام والتواصل. (الكوخي، 2014، ص412).

2- المواطنة اللغوية:

بالنسبة لمفهوم المواطنة اللغوية من المفيد أولاً فهم معنى المواطنة؛ ثم الانتقال إلى المفهوم المركب، وعلى العموم "المواطنة" في معناها الدقيق تحيل إلى فكرة المشاركة السياسية وحقوق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة، وتشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات، وهذه الحقوق من بينها حق التصويت، حق الترشح للوظائف الانتخابية، حق الخدمة في الجهاز الإداري للدولة، حق التملك، حرية الرأي والاعتقاد (ولد يب، 2011، ص49).

إن المواطنة المعاصرة لا تعمل على الإدماج القسري للأقليات ضمن النسيج العام لكيان الدولة، بل تعترف بجميع مواطنيها مهما تعددت لغاتهم، وتتوعد ثقافتهم، وجميع الحقوق من دون تمييز، مثل حق إنشاء الجمعيات وممارسة أي نشاط سياسي أو ثقافي، أن الدساتير السياسية الليبرالية الحالية التي تؤسس عليها الممارسة السياسية في الدولة المدنية ترى في التنوع اللغوي تعبيراً مشروعاً عن الهويات المختلفة التي تتقاسم فضاء الدولة، وتعمل على احتوائه وتأطيره حفاظاً على تماسكها وقوتها. (عزوز وخاين، 2014، ص36)

ويعتبر (صالح بلعيد) من أوائل اللسانيين الذين تحدثوا عن المواطنة اللغوية ويرى أنها "استعمال اللسان الوطني في كل المؤسسات والأماكن العامة، وقضاء المصالح الإدارية، وإن المواطنة اللغوية فضاء لغوي ممتد تأخذ فيه اللغة الرسمية النصيب الأوفى انطلاقاً من أن تربية المواطنة تحصل أولاً باللغة الرسمية، وعدم احتقار اللغة الوطنية وتعزيز الثقافة الوطنية بنقل المفاهيم الوطنية للطفل، وبث الوعي بتاريخ الوطن وإنجازاته، والاهتمام بمختلف الأنشطة الثقافية، وخاصة الثقافة التي تنسج في الغالب علاقة مميزة بين المواطنين، بتحسيسهم أنهم جزء من ذواتهم فالعلاقة بين مفهوم المواطنة ومفهوم الثقافة الوطنية هي علاقة مشاركة إبداعية في خلق فضاء متجدد يتجنب العزلة والانكفاء، ويحارب التعصب والشوفينية، ويؤسس للاندماج والوحدة على قاعدة الديمقراطية واحترام التعدد وصيانة حقوق الإنسان". (بليعد، 2008، ص19)

كما لا يفهم من حق المواطنة اللغوية لكل جماعة لغوية أن يكون على حساب اللغة الرسمية الوطنية؛ بوصفها اللغة المشتركة الموحدة لأفراد المجتمع والمقوية لأواصرهم التي يفرض على الجميع تعلمها واتخاذها قناة تواصل مشترك بين جميع مواطني الدولة على اختلاف أسنتهم، ذلك أن الهدف الأول والأخير بناء دولة خالية من النزاع. (عزوز وخاين، 2014، ص39) وحسب اللساني (عبد القادر الفاسي الفهري) الاعتراف الثقافي أو المواطنة المتعددة ثقافيا، أو المواطنة اللغوية تطرح عدد من الإشكالات منها:

- كيف يمكن التوفيق بين الاعتراف بالحقوق الثقافية، وإعادة إنتاج الثقافة والتضامن الضروريين لتأكيد الاختيار الديمقراطي؟
 - كيف يمكن التوفيق بين الاعتراف بجماعات أقليات ومفهوم حقوق الإنسان الذي يركز على حقوق الشخص الفرد؟
- بعبارة أخرى هل يمكن أن توفق المقتضيات الدستورية بين مختلف الحقوق الجماعية للجماعات وحكمهم لأنفسهم والحقوق الفردية للأفراد التي تسمح لهم بالاندماج في الوحدة السياسية الكبرى؟. (الفهري، 2013، ص408، 409).
- ثانيا: العدالة اللغوية في الجزائر

قبل الحديث عن العدالة اللغوية؛ من الضروري الإشارة إلى أن الوضع اللغوي الحالي في الجزائر تُشكل فيه اللهجات العربية القسم الأعظم من إجمالي عدد السكان، وتوجد ثلاثة أنواع من اللهجات منها: الحضرية، البدوية، ولهجات قروية، وداخل هذه الأقسام الكبرى للهجات نجد وهران بالغرب، قسنطينة بالشرق، والجزائر العاصمة بالوسط، وأصل هذه الاختلافات عموما يعود للهجات الخاصة للسكان العرب الذين جاؤوا من مختلف أرجاء الشرق الأوسط، وهناك تقاهم متبادل بين جميع هذه اللهجات داخل الجزائر، كذلك يلاحظ الأمر ذاته مع باقي اللهجات في سائر أنحاء المغرب العربي، وعندما أبعدت السياسة الاستعمارية اللغة العربية عن التعليم، وجدت اللهجات العربية نفسها في شراكة مع اللغة الفرنسية إذا استعارت أو اقترضت منها مفردات كثيرة، والشيء ذاته بالنسبة للهجات البربرية. (غرانوم، 2011، ص198)

وبالنسبة للهجات البربرية هي كذلك متنوعة، وفي الغالب تحصر في ثلاث تنوعات لهجية كبرى هي الشاوية التارقية والمزابية، لكن اللغة المازيغية كلغة معيارية لم تظهر إلا في الثمانينات من القرن الماضي ولا زالت في المرحلة الجنينية؛ لا تمتلك بعد القدرة على أن تكون لغة علم وابتكار وتعليم واقتصاد وهي بحاجة إلى جهد كبير وميزانية خاصة لتصل إلى ذلك.

أما من جانب الحقوق اللغوية تعتبر الجزائر من أولى دول المغرب العربي التي سعت من خلال سياستها اللغوية إلى تجسيد مبدأ العدالة اللغوية بعد ضغط كبير من قبل النخب الفرنكوبيرية الذي تحول في كثير من الأحيان إلى أزمات سياسية كادت تذهب بالوحدة الوطنية، وتتجلى مظاهر العدالة اللغوية في الجزائر في اعتراف الدستور الجزائري بوطنية اللغتين العربية والمازيغية على حد سواء؛ رغم تفوق العربية في قدرتها على الاستعمال الوظيفي المتنوع وقصور المازيغية على ذلك، الأمر الذي يتنافى ومفهوم العدل لأنه مساواة بين غير متساويين.

كذلك، كل دساتير الجزائر بداية من بيان أول نوفمبر -كأول وثيقة مرجعية لتقافية الدولة- إلى ما قبل دستور عام 2002 تنص على أن العربية هي وحدها اللغة الوطنية والرسمية للدولة، وقد مهد أول دستور الصادر عام 1963 لمواده بمقدمة ضافية تضمنت روح شعارات الثورة وحماسها الوطني جاء فيه: "إن الإسلام واللغة العربية قد كانا ولا يزال كل منهما قوة فعالة في الصمود ضد المحاولة التي قام بها النظام الاستعماري لتجريد الجزائريين من شخصيتهم، فيتعين على الجزائر التأكيد بأن

اللغة العربية هي اللغة القومية الرسمية لها، وأنها تستمد طاققتها الروحية الأساسية من دين الإسلام. (الودغيري، 2014، ص114)

وتجلت العدالة اللغوية بوضوح في دستور 2002 بعد وصول الرئيس (بونقلقة) إلى الحكم؛ وأضيفت إلى المادة الثالثة فقرة جديدة وهي المادة 3 مكرر كما يلي: "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني". وبذلك انتقلت الجزائر تحت تأثير الضغوط الداخلية والخارجية والمتغيرات الدولية والسياسية والثقافية، إلى الاعتراف باللغة الأمازيغية المكونة من لهجات عدة؛ وإن كان من هذا الاعتراف بكون اللغة الأمازيغية لغة وطنية لم يزد في الحقيقة على أن أقر بواقع منذ قرون طويلة. (الودغيري، 2014، ص115)

ومن دستور 2002 إلى دستور 2008 إلى دستور 2016 تنص المواد على أن "اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية"، و"تمازيغت هي كذلك اللغة الوطنية والرسمية تعمل الدولة على ترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني". (الجمهورية الجزائرية، 2008) بالنسبة للغة العربية هنا سجلت تراجع حيث حذفت عبارة "تعمل الدولة على ترقيتها" بينما في نص المادة التي تتحدث عن اللغة المازيغية موجودة تلك العبارة السابقة الذكر.

بالنسبة للدستور الأخير 2020 نجد المادة 3: اللغة العربية هي اللغة الوطنية والرسمية تظل اللغة الرسمية للدولة يُحدث لدى رئيس الجمهورية مجلس أعلى للغة العربية. يكلف المجلس الأعلى للغة العربية على الخصوص بالعمل على ازدهار اللغة العربية وتعميم استعمالها في الميادين العلمية والتكنولوجية والتشجيع على الترجمة إليها لهذه الغاية. (الجمهورية الجزائرية، 2020) وبنفس الدستور المادة 4 تعترف الدولة الجزائرية : تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية المستعملة عبر التراب الوطني. يحدث مجمع جزائري للغة تمازيغت يوضع لدى رئيس الجمهورية. يستند المجمع إلى أشغال الخبراء، ويكلف بتوفير الشروط اللازمة لترقية تمازيغت قصد تجسيد وضعها كلغة رسمية فيما بعد. (الجمهورية الجزائرية، 2020) إن المتمعن في المادتين وبالمقارنة مع المواد السابقة يلاحظ المساواة المطلقة بين اللغتين العربية والمازيغية من حيث الوطنية والرسمية واستحداث مؤسسات تسهر على تطويرهما، مع أن العربية متفوقة بكثير على اللغة المازيغية من حيث قدراتها الوظيفية وهذا ما يعتبر -كما سبق الذكر- هو مساواة بين غير متساويين خاصة وأن عدد السكان الناطقين بالعربية أكبر بكثير من الناطقين بالمازيغية.

من مظاهر العدالة اللغوية كذلك وحسب ما ذكره (صالح بلعيد)؛ أن قانون تعميم استعمال اللغة العربية الصادر سنة 1991 لا ينفي وطنية الأمازيغية، ولا يتعارض مع تأسيس المحافظة السامية للغة الأمازيغية عام 1995، ولا نجد في قانون تعميم استعمال اللغة العربية ما يصنف الأمازيغية أنها لغة أجنبية، وإن الثراء والتكامل بين العربية والمازيغية سهل متى توفرت النية، ويجب أن يكون بعيد عن وصاية أي لغة أجنبية . (بلعيد، 2008، ص61)

كذلك، حسب (صالح بلعيد) هناك سبعة مراسيم لتنظيم اللغة العربية، وهناك مرسوم واحد ينص على ترسيم المحافظة السامية للأمازيغية ونلاحظ خلافا في المواثيق التي لا تتحدث عن اللغة الوطنية، وهذا بدا من بيان أول نوفمبر 1954 وما جاء في مواثيق الحكومة المؤقتة ولسانير 1963 و 1989 و 1996 إضافة إلى المواثيق الوطنية 1964 1976 وإلى القوانين الملزمة للتعريب 1969 إلى 1991.... إن قانون تعميم استعمال اللغة العربية في فصوله الستة وفي مواده الاثنتين والأربعين؛ لم يشر إلى اللغة الوطنية، في الوقت الذي ورد مصطلح اللغة الأجنبية ثمان مرات، ووردت كلمة معربة مرة واحدة، ووردت كلمة ثنائية اللغة مرة واحدة، ومن هنا فإنه يحتاج إلى إعادة نظر كي يظهر مقام اللغة الوطنية، ويحتاج وضعها إلى قانون

صادر عن البرلمان يحتاج تفعيل مؤسسات الدولة وإلى حماية مواده بتشريعات تطبيقية، وإنه ينبغي تصحيح الوضع والتحكم في هذا الأمر بمرجعية الانتماء الحضاري العربي وبالمقومات الكبرى للشعب الجزائري الذي هو جزء من الوطن العربي. وبالإشارة إلى البعد الأمازيغي كما ينبغي أن يصبح للأمازيغية نصيبها من الميزانية العامة باعتبارها إرثا مشتركا وتوضع لها مؤسسات. (بلعيد، 2008، ص62) هذه النقائص تم تداركها وبشكل كبير في دستور 2020 وتمت المساواة المطلقة بين البعدين الثقافي العربي والأمازيغي من حيث تحديد الحقوق.

ثالثا: مواطنة اللغتين العربية والأمازيغية

1- مواطنة اللغة العربية:

يرى (صالح بلعيد) أن مواطنة ورسمية اللغة العربية "تعني أن تحصل على مكانة بتعميمها، وملازمة القرار الإلزامي ملازمة صارمة للمؤسسات التي تعمل على تعليمها أو العمل بها، وهذا ضمن النصوص الوطنية الضامنة للحقوق اللغوية للغة الرسمية في أي بلد كان، واللغة الرسمية في أي بلد كان. واللغة الرسمية في الحقيقة مجال من المجالات التي تدور فيها هذه الحقوق، وتتعلق الحقوق الشخصية بحق الإنسان في استعمال اللغة الأم في حياته الخاصة، وممارساته الثقافية والدينية، ونقلها إلى ذريته، وبحقه في تعلم اللغة الرسمية للبلاد إذا كانت مخالفة للغة الأم... إن السلطة هي التي تحافظ على حسن التطبيق وحسن ارتقاء اللغة الرسمية بوصفها لصيقة بمجتمعها. (بلعيد، 2014، ص23)

2- مواطنة اللغة الأمازيغية:

أما مواطنة اللغة الأمازيغية فلم تحصل إلا بعد نضال طويل من أجل الاعتراف بحق الهوية الأمازيغية أو البربرية منذ البدايات الأولى للحركة الوطنية، ومنذ السنوات الأولى للاستقلال، وبالأخص إبان الانتفاضة القبائلية في عام 1963، ثم "الربيع البربري" عام 1980 حينما أحست الأوساط الأمازيغية بخطر سياسة التعريب، وتمسك جمعيات عديدة (بالخصوص الحركة الثقافية الأمازيغية) بالكفاح من أجل الاعتراف باللغة الأمازيغية، وهو ما تم إحرازه شكليا من خلال إنشاء اللجنة الأمازيغية العليا سنة 1995. (غرايوم، 2011، ص210)

في حين يقول (صالح بلعيد) في هذا الشأن "لسنا بحاجة إلى اعتراف أو قانون أو اتفاقيات لكي نعتني بثقافتنا وبتمايزاتها الفكرية، بقدر ما نحن بحاجة إلى تفعيل ذاتنا في إطار هوية معروفة، ومن هنا يمكن أن نطلق على هذا الأمر بأن مواطنة الأمازيغية تتمثل في البناء الدستوري؛ والذي حصل بالفعل عن طريق الاعتراف بها كلغة وطنية، وهذا مكسب وإنجاز مهم للوطن، خاصة إدماجها في المدرسة، وهو اعتراف استراتيجي يعيد للجزائري قدراته على بناء الذات والتفاعل الإيجابي مع المحيط التربوي، على اعتبار أنها جزء أساس لمنظومة الحقوق الثقافية واللغوية، إن الاعتراف بالأمازيغية زاد من متانة لحمة الشعب الجزائري، ويدخل هذا في إطار الحق القانوني للغة الأم، وهذا لا يشكل خطرا على اللغة الرسمية، بقدر ما يعطي من شأنها، لأن لكل لغة وظيفة اجتماعية وسياسية محددة، وما علينا إلا تمتين هذا الرباط الذي أقامه الإسلام منذ قرون. ومن دعائم وطنية الأمازيغية نجد ترجمة معاني القرآن الكريم إلى الأمازيغية؛ والتي لم تكن موجودة من قبل؛ قام بها كل من المغربي "الحسين الباعمراني" والجزائري "سي الحاج محند الطيب" وتأتي هذه الترجمات في إطار ترسيخ وتوطيد التعايش بين العربية والأمازيغية (بلعيد، 2008، ص35).

ويضيف (صالح بلعيد) مفهوم المواطنة المشتركة للعربية والأمازيغية؛ "التي تقتضي الاهتمام باللغتين معا ولا يجب أن تنافسهما لغة أجنبية، وهنا الخيط المفقود في اللغتين فالعربية همشت في الاستعمال وفي عدم تجسيد فعلي لتعميمها والأمازيغية

مهمشة على كثير من الصعد ونرى أن المحافظة السامية التي تأسست سنة 1995 لم يتجدد مجلسها العلمي بقيت إدارة دون نتائج نوعية ومؤخرا فقط تقرر تأسيس أكاديمية اللغة الأمازيغية والمجلس الأعلى ورأينا في ذلك مأسسة مواطنة هذه اللغة فهذه خطوة جبارة لإخراجها من التوظيف السياسي بل خطوة جيدة في حل المشاكل اللغوية أو الثقافية (بلعيد، 2008، ص 65) .

وفي نفس الإطار يرى (صالح بلعيد) "أن اللغة العربية -في فكرها- تقبل المراجعة، ولا تقبل التراجع، وهذا هو السر الذي جعلني أنافح من أجلها وأقول: وإنني لست مع أولئك الجزائريين الذين يريدون رمي العربية في البحر، بدعوى أنها حجبت مواطنة الأمازيغية، ولست من أولئك الذين يريدون التحكم في الفرنسية فقط على اعتبار أنها اللغة الوحيدة التي تنقلنا إلى بر الأمان، ومفتاح العلم والمثال، وهي المكسب الحربي الذي ليس مثله في ما أنتجه الأنا، ولذا أنافح من أجل لغة غير مقصية، لغة الأجداد والدين، لغة لم يسجل عليها التاريخ أنها عرفت مواجهة لسنية مع المازيغية مطلقا، رغم ما عرفه الفتح العربي من حروب دامت سبعة عقود، كما لم نقرأ أن تميزا اجتماعيا أحدثته المازيغية أو العربية، فالتمييز الاجتماعي أحدثته الفرنسية التي خلقت بعضا من النخب الوطنية المتعالية، والتي أضحت تتعدى على الثوابت، ولا تراعي هويات شعوبها، في ما هو ثابت، كما لا تفرق بين المتحول الذي لا يستقر والثابت المستقر. إن العربية ليست في موقع تنافس مع المازيغية فهي في موقف صراع مع الفرنسية لأنها احتلت مواقعهما، وخلقت ازدواجية مفروضة ونحن لسنا عضوا في الأسرة الفرنكفونية. وهذا ما أدى إلى تدهور العربية لما للمزايا التي تحظى بها الفرنسية من فرص العمل واكتساحها مجالات الاقتصاد، ولم تعط للمازيغية صورة الظهور بتاتا لا في العهد القديم ولا في العهد المعاصر، فنشعر بالحرية والتشتت داخل البيت الواحد (بلعيد، 2008، ص 13، ص 14)

رابعا: صعوبات وتحفظات في تطبيق العدالة والمواطنة اللغويتين

اعتماد أي دولة منهج التعددية اللغوية، مهما كان انتماءها، ومهما كانت قوتها يلاقي صعوبات تتعلق بالسياسة اللغوية، فمن الصعب إدارة التنوع اللغوي وإرضاء الأقليات، شراء السلم الاجتماعي، ومراعاة النمو الاقتصادي -لأن اللغة عائد اقتصادي كذلك- وفي الوقت ذاته تطبيق مبدأ الديمقراطية أو العدالة والمواطنة اللغويتين، لأن ذلك يطرح مشكلات لا حصر لها، كذلك الأمر يتعلق بمدى ثراء لغة ما وقدرتها على الاستعمال والتداول والتطور وولوج عالم التكنولوجيا والمعلومات، بل وأكثر من ذلك الدخول في حرب مع اللغات العالمية العريقة.

إن من تبعات المساواة المطلقة بين لغات هي أصلا غير متكافئة، أن تتمتع الأقلية بغطاء مؤسساتي مشابه لذلك الذي تملكه الأغلبية، وبذلك تتجه الدولة بفعل تموقع كل طرف في مؤسساته نحو مواطنة مشتتة قائمة على استقلال مؤسساتي منتج لنوع من الحصانة أو الإعفاء القانوني من بعض الالتزامات التي تفرضها واجبات المواطنة (عزوز وخاين، 2014، ص 90)

كما أن مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعد مكونا مهما من مكونات العدالة سيتيح للغات المؤهلة فرض منطقتها، وبالتالي تخرج الأمازيغية من دائرة الديماغوجيا والتوظيف السياسي المشبوه، ومن صعوبات الأداء التي تقف أمام تطبيق العدالة اللغوية في الجزائر؛ غياب اللغة المعيارية الجامعة في وضعها الحالي، ف"مصطلح اللغة المازيغية افتراضي، لغياب اللغة الجامعة ولكن تبقى اللهجات البربرية لغات السكان الأصليين لشمال أفريقيا توارثها الخلف من السلف (عزوز وخاين، 2014، ص 91).

اللغة لا تخلقها القوانين، بل تخلقها قوة الاستعمال، يعني تجاوز المساواة الرمزية إلى المساواة الفعلية يمر بمسار تدريجي طبيعي بعيد عن المزايدات؛ يفترض أن يتوجه البحث إلى إيجاد آليات ناجعة لتعميمها، وعدم افتعال خصوم افتراضيين يقفون في طريقها.

أن الأمازيغية في وضعها الراهن غير مؤهلة لتكون لغة عالمية، فهي لا تمتلك ذلك الرصيد المعرفي الذي يؤهلها لأداء الدور الذي سيوكل إليها، كما أنها لم تنتج مفاهيم كبرى ولا سجلات لسانية واصفة توجد عادة في اللغات الراقية، مثل اللغة العربية وغيرها (عزوز وخاين، 2014، ص 98)

أما بالنسبة لتبني مبدأ الجهوية يؤدي إلى انفصام وازدواجية جديدين بين اللسان الشعبي المنطوق واللسان المعيار الموحد المازيغية المعيارية (الفهري، 2013، ص 412) والتي هي بدورها لازالت في مرحلة البناء وطرح في ذلك مشكلات عدة منها بأي حرف تكتب.

هناك حجة غالبا ما توظف في الدفاع عن، أو الاعتراض على، التعددية اللغوية المفتوحة على اللغات كلها، يتناولها المحامون ومنظرو السياسة واللسانيين مجتمعين. عورض التعدد على أساس أنه لا يستحق أن يكون هدفا مجتمعا والحجة في ذلك إتلاف الموارد فالإنفاق على التعدد إنفاق في غير محله. (الفهري، 2013، ص 408) خاصة إذا كانت لغات الأقليات غير منتجة تصبح عبء إضافي على خزانة الدولة، ومعوق حتى في التعليم.

أصبح حق المواطنة، في الدوائر الغربية ولدى بعض منظريها، مدخلا ملائما لتفكيك الهويات والقضاء عليها، بحجة أن التعصب لثوابت الهوية منها اللغة، يعد سلوكا لا ديمقراطيا مناف للمواطنة، بحسب هذا المنطق الأورو-أمريكي- يجب أن تذوب الهوية الفرعية في الهويات الأخرى إلى أن تخرج في صورة مغايرة لماهيتها الأصلية. لأن مبادئ هذه الهويات -عادة الوافدة أو الفرعية الخاصة بالأقليات- يضمنها حق المواطنة، وكل تعارض أو إقصاء لهذه المبادئ يكون في نفس الوقت نغيا للمواطنة في مجملها أي أن المواطنة هي التي تحدد منطق تفاعل الهويات وليس العكس؛ أي إحلال الاعتبارات السياسية والأيدولوجية في تصور المواطنة محل الاعتبارات التاريخية والحضارية، مما يجعل من الاعتراف بالهوية القومية أو القومية مجرد حق من حقوق المواطنة في حين أنه لا مواطنة بدون هوية، ليس المواطنة بديلا عن الهوية وهي لا تعني التفاعل الإجباري بين الهويات أو هيمنة إحدهما على الأخرى، وإنما المواطنة دعامة إضافية للهوية وامتداد لها (ولد يب، 2011، ص 67)

خاتمة:

ظهر مفهوم العدالة والمواطنة اللغويتين حديثا، مع اختفاء النموذج القديم للدولة المتماثلة أو المتجانسة، وحل محله نموذج دولة المواطنة والمدنية؛ نموذج الدولة المتعددة ثقافيا وأثنيا؛ أي الانتقال إلى وضعية المواطنة المتعددة اللغات والثقافات؛ المواطنة التي أسست فيها العدالة على الحرية والمساواة في الحقوق اللغوية الثقافية الفردية منها والجماعية لجميع مواطني الدولة. واللغة واحدة من هذه الحقوق، التي نصت عليها قوانين حقوق الإنسان.

الجزائر واحدة من الدول المتعددة لغويا، ولها تجربة في وضع سياسة لغوية لتسيير هذا التعدد، بداية من الاستقلال إلى يومنا هذا وتعتبر أولى الدول المغاربية التي سارعت لتكريس العدالة اللغوية من خلال الإستراتيجيات التالية:

- سن قوانين تساوي بين اللغة العربية والمازيغية وخلق مؤسسات على نفس القدر من المساواة؛
- خلق مؤسسات تسهر على ترقية وتطوير اللغتين رغم تعايشهما -العربية والمازيغية- منذ قرون ورغم عدم تساوي اللغتين من حيث القدرة الأداء الوظيفي والحمولة الحضارية والرصيد المعرفي.

- قامت الدولة الجزائرية بوضع قوانين للغتين العربية والمازيغية من باب العدالة اللغوية؛ لكن في جوهرها ليست عدالة لأنها مساواة بين غير متساويين كما وصف ذلك (صالح بلعي)؛ لأن على مستوى الواقع نجد اللغة الفرنسية تلاحم العربية والمازيغية في أداء وظائفهما وفي وطنيتهما؛
- رغم ما بذلت الدولة من جهود في وضع القوانين للمساواة بين اللغتين الوطنيتين؛ إلا أن الفرنسية بقيت هي لغة الإدارة والاقتصاد والتعليم في التخصصات الدقيقة؛ رغم أن الواقع يثبت تخلف الفرنسية على أن تكون لغة علم وتكنولوجيا ومعاملات؛ تلج بها الدولة مصاف الدول المتقدمة؛
- يمكن القول بوجود تعارض بين الخطاب التشريعي والخطاب الواقعي، وكأن تلك القوانين لا تعدو سوى أن تكون "ديكور" تزين به اللغتين المحليتين الوطنيتين والرسميتين حسب ما ينص دستور الدولة وقانون تعميم استعمال اللغة العربية.
- ورغم الاعتراف التام للدولة الجزائرية بمواطنة العربية، والمازيغية ثقافة ولغة في الدستور الأخير، وشروع الدولة في تعميم تعليم اللغة المازيغية المعيارية؛ إلا أنه لم يتغير شيء بقيت الفرنسية هي اللغة السائدة، حتى وإن أصبحت عبء على الحركة التنموية في الجزائر.

لمحة حول الكاتب

حفيظة مخنفر علم اجتماع تربوية، باحث دائم بالمعهد الوطني للبحث في التربية. <https://orcid.org/0009-0009-4138-8164>

مريم معبود، أستاذ بحث ب جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، علم اجتماع التربية. <https://orcid.org/0009-0004-2983-7549>

التمويل: هذا البحث غير ممول.

شكر وتقدير: لا ينطبق.

تضارب المصالح: يعلن المؤلفون عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الأصالة: هذه البحث عمل أصلي.

بيان الذكاء الاصطناعي: لم يتم استخدام الذكاء الاصطناعي أو التقنيات المدعومة بالذكاء الاصطناعي

المراجع

- بلعيد، صالح. (2008). في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى. دار هومة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2008). دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية لسنة 1996 المعدل بموجب القانون رقم 02-03 والمعدل بموجب القانون رقم 08-19. الجريدة الرسمية، العدد. (63)
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (2020). التعديل الدستوري لسنة 2020. الجريدة الرسمية، العدد. (82)
- شريف، عبد الحفيظ، وعامر، سعيد. (2021). صنيع الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري في كتابه السياسة اللغوية في البلاد العربية. مجلة جامعة مولود معمري تيزي وزو. تم الاسترداد من <https://revue.ummto.dz>

- عزوز، أحمد، وخاين، محمد. (2014). العدالة اللغوية في المجتمع المغربي، بين شرعية المطلب ومخاوف التوظيف (ط. 1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- غرانيوم، جلبير. (2011). اللغة السلطة والمجتمع في المغرب العربي (م. أسليم، مترجم). إفريقيا الشرق.
- الفاسي الفهري، عبد القادر، وآخرون. (2013). اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكالات تاريخية وثقافية وسياسية (ط. 1). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- الكوخي، محمد. (2014). سؤال الهوية في شمال أفريقيا. إفريقيا الشرق.
- الودغيري، عبد العلي. (2014). لغة الأمة ولغة الأم: عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية (ط. 1). دار الكتب العلمية.
- ولد يب، سيدي محمد. (2011). الدولة وإشكالية المواطنة (ط. 1). دار كنوز المعرفة.